تصريح صحفي

في إطار اللقاءات المستمرة فيما بين بنك الكويت المركزي والإدارات العليا في البنوك الكويتية لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتبادل الآراء بشأنها، التقى محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل ظهر اليوم في مقر بنك الكويت المركزي، رؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، حيث رحب المحافظ بالسادة رؤساء مجالس الإدارات معربًا عن سعادته بهذا التواصل مع البنوك مؤكدًا أهمية هذه المشاركة المثمرة، وتم خلال اللقاء تبادل الآراء حول أهم التطورات الاقتصادية والنقدية على الصعيد المحلي والعالمي ومؤشرات أداء البنوك الكويتية وخطط وتوجهات عملها في هذه المرحلة، وقد نوه المحافظ في هذا الشأن إلى قوة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي ومتانة مؤشرات سلامته المالية المتمثلة في جودة الأصول ومعيار كفاية رأس المال ومعيار الرفع المالي ومعايير السيولة، بالإضافة إلى معدلات الربحية التي يؤكدها التطور في أرباح هذه البنوك وبشكل مستمر.

وصرح المحافظ بأنه قد تم خلال هذا الاجتماع استعراض عدد من المواضيع المهمة، منها تطورات النمو في الاقتصاد العالمي وأثر ذلك على حدوث انكماش اقتصادي ، وتزايد المخاطر على الاستقرار المالي العالمي، منوهًا في هذا المجال إلى التحولات المؤثرة في اتجاهات التوقعات في الأسواق المالية العالمية التي أحدثتها عودة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسياسته النقدية النمطية بداية من ديسمبر ٢٠١٥ بعد فترة ممتدة نسبيًا لسياسات أسعار الفائدة الصفرية تقريبًا، وبرامج التيسير الكمي المصاحبة لها، موضحًا أيضًا ما يمكن أن يترتب على تطبيق سياسات نقدية متشددة من ضغوط على البلدان والشركات والأسر عالية المديونية، وكذلك أثر النزاعات التجارية على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. كما أشار أيضا إلى التطورات في أسواق النفط وما تشهده من تقلبات، وأشار المحافظ إلى أنه بالرغم من قوة أوضاع القطاع المصرفي في الكويت ومتانة مؤشرات سلامته المالية والتي دعمتها سياسات التحوط الكلي التي انتهجها بنك الكويت المركزي،

إلا أنه يتعين علينا جميعًا كبنوك وجهات رقابية أن نحافظ على هذه المنجزات، وألا يكون ذلك مدعاة للتراخي عن الاستمرار في أخذ المزيد من التحوط بحيث نكون دائما متيقظين وعلى حذر لتداعيات أي انتكاس في نمو الاقتصاد العالمي.

كذلك أوضح المحافظ أنه تم خلال الاجتماع تبادل الآراء ووجهات النظر حول تضمين العضو المستقل في تشكيل مجالس الإدارة للبنوك، ضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية وذلك في إطار ترسيخ مبدأ استقلالية أعضاء مجالس الإدارة، والتي تشكل أحد المحاور المهمة لممارسة الحوكمة السليمة، ومنوهًا إلى أن تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٢ جاءت قبل صدور قانون الشركات رقم (١) لسنة ٢٠١٦ الذي اشتمل أحكامًا خاصة بالأعضاء المستقلين ضمن مجالس الإدارة.

كما أشار الدكتور الهاشل إلى أنه استكمالًا لجهود بنك الكويت المركزي في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال التقنيات الحديثة والحلول الرقمية، فإن بنك الكويت المركزي قد أصدر وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) لاختبار المنتجات والابتكارات والحلول المالية الرقمية في بيئة آمنة تضمن سلامة النظام المالي والمصرفي ولا تعرضه لأية مخاطر. ويدعو بنك الكويت المركزي كافة مبتكري الحلول الرقمية والتقنيات المالية الحديثة للاستفادة مما تقدمه البيئة الرقابية التجريبية في اختبار مبتكراتهم.

واختتم المحافظ بتأكيد حرص بنك الكويت المركزي والتزامه منهجية التواصل مع البنوك لاستطلاع آرائها حول ما يصدره من تعليمات، وترحيب بنك الكويت المركزي بمواصلة اللقاءات مع البنوك لمناقشة كل ما هو في مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني.

٢٠١٨/١٢/٢